

الآليات الاجتماعية لتفشي ظاهرة الفقر في الجزائر

د. سلطان بلغيث

قسم علم الاجتماع، جامعة تبسة، الجزائر

أضحى الفقر واحدا من المشكلات العالمية العويصة التي ما فتئت تتزايد وتتوسع مع مرور الزمن مساحة وعمقا، حيث يوجد على الصعيد العالمي ما يزيد على 1.5 مليار من الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم أغلبهم في البلدان النامية، مما يجعل الفجوة بين أغنياء العالم وفقرائه في اتساع متزايد، وتكاد أغلب التوقعات تلتقي حول اعتبار ظاهرة الفقر من أكبر التحديات التي تواجه البشرية في العصر الراهن، لاسيما وأن الجهود التي بذلتها بلدان العالم الثالث قصد تحقيق التنمية لم تحقق نتائج ملموسة، مما عمق من تفشي ظاهرة الفقر وتنامي عدد الفقراء، حيث تشير تقارير التنمية البشرية أن ما يزيد على ثلث السكان في البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع. وتعد الجزائر واحدة من دول الجنوب التي تعاني من مشكلة تنامي أعداد الفقراء على الرغم من توفرها على كل الشروط المادية والبشرية لإحداث نهضة تنموية شاملة تستأصل شأفة الفقر، مما يجعل من ظاهرة الفقر تقفز إلى صدارة الأولويات في برامج الدول والحكومات الطامحة إلى تحقيق تنمية مستدامة تكفل حدا محترما من الحياة الكريمة لأبناء المجتمع، مما يستدعي البحث العلمي الموضوعي في الأسباب المساهمة في استفحال الظاهرة، ووضع الآليات العملية الكفيلة باستئصال هذا الورم الخبيث من الجسد الاجتماعي.

1- معنى الفقر:

عرف مفهوم الفقر الكثير من التقاطعات بين الباحثين، وهذا راجع لتنوع المنطلقات النظرية للدارسين لهذه الظاهرة، واختلاف السياقات الحضارية التي يظهر فيها الفقراء.

ويذهب "روبرت مكنمارا" إلى أن الفقر هو تلك الأحوال المعيشية التي تتكون نتيجة سوء التغذية والجهل والمرض وارتفاع وفيات الأطفال وقصر العمر الافتراضي، مما يجعلها أدنى من المستوى المعهود للحياة اللائقة⁽¹⁾. في حين يرى "مارك فريد" أن الفقر باعتباره حالة واقعية وليست وحدة تصورية، يمثل مجموعة من المشكلات غير المترابطة مثل تفشي البطالة، والبطالة المقنعة، واللامساواة في الرفاهية، والهجرة وتفاوت الخدمات في البيئة الحضرية، وتدهور البيئة الريفية، أي أن الفقر يعد واقعا اجتماعيا يتطلب التفسير. بينما ذهب بعض الباحثين إلى أن الفقراء هم الذين صنفهم المجتمع في عداد الفقراء، والذين صدرت من المجتمع ردود فعل معينة تجاههم، أي أن ظاهرة الفقر تمثل حالة يعترف بها المجتمع كحالة واقعية بها وضع معين، وأنه أحد ملامح البيئة الاجتماعية⁽²⁾.

ومن وجهة نظر سوسيولوجية يُعرف الفقراء بأنهم من يحصلون من المجتمع على مساعدة اجتماعية. فالفقر يجب أن ينظر إليه على أنه «حالة يعجز فيها الإنسان بسبب مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية عن تلبية حاجاته المادية والمعنوية في ظل نظام اجتماعي وثقافي محدد».

وعلى ضوء التعريفات السابقة الذكر فهناك تحليلات كمية (إحصاءات منشورة، مسح بالعينة)، وأخرى كيفية للفقر (ترسم صورة الفقر كتجربة معاشة من خلال عينات صغيرة أو دراسات حالة). وقد وضع تقرير التنمية البشرية الصادر في سنة 1998 دليلا للأبعاد التي يمكن قياسها للتعرف على حالة الفقر في مجتمع معين، وأهم هذه الأبعاد هي:

1- الحرمان البقاء على قيد الحياة، مقيسا بالنسبة المتوية للسكان الذين يرجح أن يموتوا قبل سن الستين.

2- الحرمان من المعرفة، مقيسا بالنسبة المئوية للسكان الأميين الذين يفتقرون إلى القدرة على القراءة والكتابة بدرجة تكفي لتلبية أبسط مطالب المجتمع الحديث.

3- الحرمان من إشباع الحاجات الاقتصادية مقيسا بنسبة لسكان الذين يقل دخلهم الشخصي الذي يمكنهم التصرف فيه عن 50 % من الدخل الوسيط، مما يتركهم عاجزين عن تحقيق مستوى المعيشة اللازم لتجنب الشدائد والمشاركة في حياة المجتمع.

4- الاستبعاد الاجتماعي، مقيسا بأحد أهم جوانبه وهو النسبة المئوية للعاطلين عن العمل لمدة طويلة⁽³⁾.

فالفقراء وفق هذه الرؤية هو ذلك الذي تعوزهم ظروفهم المادية عن توفير الصحة والغذاء الملائم، ويحرمون من تلقي الحد الأدنى المعرفة، بفعل ضعف الدخل أو انعدامه.

2- عوامل تفشي ظاهرة الفقر

1/ تدني المستوى التعليمي :

أصبح من المعترف به لدى الجميع اليوم ،أن المشكلات والقضايا التربوية والثقافية (كمحو الأمية وإنشاء وترقية الأنظمة الوطنية للتعليم وبلوغ وضع جديد كفيًا للثقافة) لبلد ما من البلدان تؤثر وتشارك في مجال التحولات الاقتصادية والاجتماعية. وليس من قبيل الصدفة أن نلاحظ العلاقة الجدلية بين الجوع والأمية والتخلف الاقتصادي. ولا بد هنا من أخذ مفهوم التربية أو التعليم في علاقته بالتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية... إن العمل على التنشئة الذهنية والأخلاقية للأجيال الجديدة لم يعد الهدف الوحيد للتربية، بل إن التربية وبخاصة التعليم هو من العوامل الأساسية للتقدم التقني والاقتصادي والاجتماعي⁽⁴⁾. وتعلمنا دروس التاريخ أن الانتكاسات الحضارية والتاريخية التي مُنيت وما زالت ترسف تحتها الأمة العربية، تعود في

أغلبها إن لم تكن كلها إلى حالة التخلف والجهل والتبعية التي تقف كشاهد عيان على فشل تلك المشاريع الفكرية العربية.

2/ البطالة:

على الرغم من ندرة الإحصاءات الحديثة والمنظمة عن معدلات البطالة في الدول العربية، وعدم تطابق أو اتفاق ما هو متاح منها، إلا أنها تعبر بشكل عام عن ضخامة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب. فمعدل البطالة الكلية الحالية للقوى العاملة العربية يتراوح ما بين حوالي 11.5% أو ما يقرب من عشرة ملايين نسمة وفق تقديرات التقدير الاقتصادي العربي الموحد (الأمانة العامة 1999)، ونحو 14% أو حوالي 12.5 مليون عاطل عن العمل وفق وقائع مؤتمر العمل العربي، لمنظمة العمل العربية عام 2000. وتُعتبر هذه من أعلى معدلات البطالة في العالم. ومن الطبيعي أن تتباين معدلات البطالة ما بين الدول العربية منفردة، فمثلا يصل المعدل إلى حوالي 20% في كل من الجزائر والأردن واليمن ولبنان (الأمانة العامة 1999).

وقد جاء في تقرير البنك الدولي أن هناك ما يزيد على 15 مليون بطل عربي، أي ما يعادل من 15-25% من قوة العمل العربية، ويتوقع أن يتضخم هذا الرقم إلى 25 مليون في آفاق سنة 2010، وتُشير وقائع مؤتمر العمل العربي لمنظمة العمل العربية، في عام 2000، إلى أن غالبية العاطلين عن العمل من الشباب، حيث تزيد نسبتهم إلى إجمالي العاطلين عن الثلثين في كل من مصر والجزائر... أما معدلات البطالة بين الشباب الخريجين نسبة إلى القوى العاملة الشابة (فئة العمر من 15-24)، فقد تجاوزت 40% في كل من تونس والمغرب والجزائر. وتُشير بيانات منظمة العمل العربية إلى أن ظاهرة بطالة حملة الشهادات التعليمية قد استفحلت في العديد من الدول العربية، حيث بلغت معدلات بطالة هذه الفئة إلى معدلات بطالة الأميين، ثلاثة أضعاف في الجزائر.

وهذا إن دل على شيء إنما يدل أن معدلات البطالة في أوساط الشرائح الشابة من المجتمع مرتفعة، وتتجاوز المقاييس والمعدلات العالمية. ولا شك أن تفاقم هذه الظاهرة في المجتمع يُفرز جملة من الآثار والانعكاسات الاجتماعية. فهي قد تؤدي تدريجياً إلى سلسلة من الحالات المختلفة، أي من البطالة إلى الإقصاء ومن الإقصاء إلى التهميش، ومن التهميش إلى الجنوح، كما أنها تزيد من حدة الفوارق الاجتماعية والشعور بعدم المساواة بين أفراد المجتمع... وهكذا يصاحب البطالة نوع من الضعف وعدم استقرارية أشكال الاندماج، فهي تعمل على تفكيك النسيج الاجتماعي، وإضعاف العلاقة بين الأفراد والمجتمع، حيث تجد فئة من المجتمع نفسها ملقاة على هامش المجتمع ولا تتمتع بنفس الامتيازات التي تكتسبها فئات أخرى، فانقسام المجتمع إلى طبقتين، طبقة مستقرة في عمل ثابت وأخرى محرومة من هذا النوع من العمل يؤدي إلى تلاشي التماسك الاجتماعي والشعور بالنقص، فالعمل لا يمثل مصدراً للدخل فحسب بل هو وسيلة لاكتساب دور ومكانة في المجتمع⁽⁵⁾.

3- التوزيع غير العادل للثروات الوطنية:

"العالم اليوم أصبح جزيرة أغنياء تحيط بها بحار من الفقراء" هكذا وصف الرئيس الجنوب أفريقي "مبيكي" السنة الماضية في مؤتمر الأرض بجوهانسبرغ معضلة الفقر التي تزداد يوماً بعد يوم رغم التقدم الذي أحرزته البشرية في شتى المجالات، ورغم جني الكثير من خيرات الكوكب التي يُجمع الخبراء على أنها كافية لتقديم الرفاهية للمستة مليارات من البشر الذين يعيشون فوقه لو تم توزيعها بالحد الأدنى من العدالة. إذ تبلغ ثروة ثلاثة من أغنياء العالم ما يعادل الناتج المحلي لأفقر 48 دولة، كما أن ثروة 200 من أغنياء العالم تتجاوز نسبتها دخل 41% من سكان العالم مجتمعين، وفي ذلك بيان على أن الفقر في حقيقة الأمر هو الوجهة الأخرى لصور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة التي هي السبب الأساسي الذي ظل وما زال يهدد الحياة البشرية والحضارات الإنسانية سواء

على مستوى الأفراد أو الجماعات والدول والمجتمعات والتمايز الاجتماعي واللامساواة.

ولا يخلو المجتمع الجزائري من تفشي مظاهر التمايز الاجتماعي الفاحش أحيانا، الذي ينعكس سلبا على التماسك الاجتماعي فهذه الازدواجية في المجتمع الجزائري تنمي الشعور باللامساواة عند الفئة المحرومة من العمل الثابت، كما أنها تؤدي إلى استقرار شعور بالانتماء في النسيج الاجتماعي وإلى زيادة ظاهرة الإقصاء والإفقار عند هذه الفئات والتي تؤدي حتما إلى تفاقم الهامشية أو أكثر إلى الإدمان والجروح⁽⁶⁾.

فعلى الرغم من أن الوضعية المالية للدولة الجزائرية مريحة في السنوات الأخيرة، حيث شهدت أسعار البترول ارتفاعات متواترة، إلا أن جيوب الفقر ما فتئت تتنامى في المجتمع، فالرخاء المالي لم يتجسد ميدانيا، ولم تلمس العديد من الفئات في المجتمع الجزائري مثل هذا التحسن على مستوى الجهة الاجتماعية، وهو ما يعمق من حدة الفوارق الاجتماعية على الرغم من أن الجزائر سجلت خلال السنوات الأربع الماضية أعلى مدا خيل لها، تراوحت بين 18 و 31 مليار دولار، وأن نسبة زيادة السكان ونسبة الخصوبة عرفت تراجعا كبيرا خلال الخمس سنوات الماضية، إذ لا تتجاوز حاليا نسبة 1.5% مقابل 3% منتصف التسعينات. ومع ذلك تبقى الزيادات الطفيفة المسجلة في كتلة الأجور بعيدة عن الوفاء باحتياجات المواطن الجزائري البسيط الذي ما فتئ يستيقظ على وقع زيادات في أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية، يحدث هذا في الوقت الذي تسجل فيه مدا خيل الدولة أرقام قياسية في الارتفاع لاسيما مع الطفرة التي شهدتها أسعار البترول، غير أن ذلك لم ينعكس على واقع معيشة المواطن الجزائري الذي لا تزال قدرته الشرائية ضعيفة.

4- الفساد والبيروقراطية:

بسبب البطء في التصرف، وتعقيد الإجراءات، وعدم الاكتراث بمصالح المجتمع والمواطنين، فالتعفن الإداري المثلث بموروثات البيروقراطية يساهم في

تعطيل مشاريع النهضة الاقتصادية المنشودة؛ وقد رصد تقرير الفساد لعام 2005 الذي يصدر عن منظمة الشفافية العالمية، أربعة جوانب يؤثر فيها الفساد بدرجة كبيرة جدا على البنية التحتية، ومن ثمة على تكلفة الخدمات بالنسبة للفقراء من خلال رفعه لتكلفة رأس المال، تتمثل في أن:

1- الفساد يؤخر ويقلص الإنفاق الاستثماري على البنية التحتية على المستوى الكوني، وأن خفضا متواضعا في الفساد سوف يعظم الاستثمارات في الاتصالات.

2- الفساد يقلص النمو الذي يتم تخليقه عبر الإنفاق على الاستثمارات في البنية التحتية.

3- الفساد يرفع تكلفة تشغيل المستوى المتوافر من خدمات البنية التحتية.

4- الفساد يقلل نوعية ومستوى البنية التحتية، ويقلص القدرة على الاستفادة منها خصوصا بالنسبة للفقراء.

فالفساد يؤدي الفقراء بشكل غير مباشر لأنه يعرقل النمو الاقتصادي، ويكرس عدم المساواة، ويلحق الأذى بتوزيع الإنفاق العام، ومن خلال قنوات أخرى عديدة فإنه يقف عائقا أمام تخفيف حدة الفقر. وقد أظهرت الدراسات الأبرز بيقية أن الفقراء يدفعون نصيبا من دخولهم على الرشاوى أكثر من الأغنياء، ويعتمدون على الخدمات العامة أكثر من الأغنياء⁽⁷⁾. وعلى سبيل المثال يتطلب حل مشكلة البطالة توفير 75 مل دولار، فيما تهدر من 300-400 مل دولار بسبب الفساد المستشري بكثرة في العالم العربي.

وتتشابه ظروف الفساد وعلاقة الفساد بالفقر في مختلف الدول العربية، ينشأ الفساد من خلال بيروقراطيات تتنامى جميعها بالتوازي مع طبيعة أنظمة الحكم منها البيروقراطية الملكية، وبيروقراطية الحزب، وبيروقراطية الدولة، وبيروقراطية العائلة والعشيرة، ويؤدي الاستئثار بالحكم إلى حالة قصوى من الفقر الاجتماعي، يكون نتيجتها عدم استفادة الفقراء من الدعم

الحكومي ومن الخدمات، وإجهاض سياسة استهداف الفقراء بالدعم، وهو النهج الذي أكدته تقرير التنمية لسنة 2004.

3/ واقع ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري:

أضحت ظاهرة الفقر تكتسي بعدا عالميا، حيث جاء في تقرير البنك الدولي الصادر عام 2001/2000 أن عدد الأفراد الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قد زاد من 1.18 مليار عام 1987 إلى 1.2 مليار عام 1998، أي بزيادة قدرها 20 مليون. ويعيش قرابة 60 % من سكان العالم في دول يقل دخل الفرد عن 2000 دولار سنويا، في حين يعيش 5 % من سكان العالم في بروج عاجية، وغالبيتهم من الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁸⁾. وفي ذلك إشارة إلى أن الفقر مازال يشكل واقعا قاسيا في كثير من أنحاء العالم ولا سيما الدول النامية.

وفي الجزائر بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية للسنة 2004 بـ 1.9 % من سكان الجزائر، وحسب تقرير 2004 حول الشراكة الأورو متوسطية للمنتدى الأورو متوسطي، فإن نسبة حد الفقر الأدنى وصلت إلى 2.5 % من إجمالي سكان الجزائر⁽⁹⁾.

وقد أحصت دراسة جديدة صادرة عن الوكالة الوطنية لتهيئة الإقليم 177 بلدية فقيرة تضم 1569637 شخص يقل دخله عن 5 آلاف دولار، منها 46 بلدية تعاني الفقر المدقع والإقصاء... محرومة من خدمات الصحة، التربة، الماء، وقنوات الصرف، والغاز، إلى جانب انتشار البطالة والامية والسكن غير اللائق⁽¹⁰⁾. وقد أشار التقرير الأخير للديوان الوطني للإحصائيات إلى تدهور قيمة الإعانات الاجتماعية المقدمة للأسر الجزائرية، والتي تبقى دون المستوى، وذلك رغم تسجيلها لزيادة جد محتشمة، بحيث انتقلت قيمة هذه الإعانات من 375.6 مليار دينار سنة 2004 إلى 403.5 مليار دينار سنة 2005. وإذا قمنا بإسقاط أبسط مؤشرات الفقر على الواقع الجزائري، متمثلة في السعر المتوسط للوجبة الغذائية 1500 دج،

التوازن الطاقوي 2100 حرية اللازمة للجسم، قيمة الوجبة اليومية للأسرة، فسنجد أن العائلات الجزائرية تبقى فقيرة رغم الزيادات في الأجور.

4/ كيف يمكن التخفيف من ظاهرة الفقر؟

لا يمكن لقطار التنمية أن يُقلع ما لم يكن هناك كوارد بشرية مؤهلة للمشاركة في معركة التنمية، وهذا يقتضي إزالة الفقر وتحقيق التعليم ونشر المعرفة. لأنه لا يمكن أن نحلم بعالم متحرر من الفقر إلا باجتثاث أسبابه، مما يقتضي التفكير الجدي في سياسات تنموية تفي بالغرض.

- الرهان الوحيد في هذا العصر هو الإنسان، فهو وقود التنمية ودعامة التطور، مما يستدعي ضرورة تسليحه بقوة العصر ألا وهي التربية والتعليم، وإكسابه المهارات الكفيلة بانخراطه الإيجابي في ضمان التنمية المتواصلة والتفوق الحضاري. فتتمية الدول تبدأ بتنمية الإنسان فيها، وانجح المجالات التي تغري بالاستثمار فيها.

- تخطيط الهيكل التعليمي كي تتلاءم مخرجاته مع متطلبات سوق العمل: يتمثل أحد العوامل الأساسية في انتشار البطالة بين المتعلمين في عدم توجيه الأفراد إلى التخصصات التعليمية التي تتوافق مع متطلبات سوق العمل. ذلك أن عملية التعليم تمتد لسنوات طويلة، وتتطلب أعباء متنوعة، وتكاليف كثيرة يتحملها الفرد والمجتمع خلال تلك الفترة. وهذه التكاليف يبررها العائد الخاص من وجهة نظر الفرد- الذي يتمثل في الحصول على فرص أفضل للتوظيف والأجر - وكذلك العائد الاجتماعي من وجهة نظر المجتمع- ويتمثل في الارتفاع بإنتاجية العمالة المؤهلة ككل، وتوفير المهارات الوطنية المطلوبة بدلا من استيرادها. غير أن انعدام الربط بين سياستي التعليم والتوظيف قد أدى إلى تراجع عائد التعليم بنوعيه، الأمر الذي أدى بالخريج أن يختار بين أمرين: إما أن يقبل العمل في مجالات بعيدة عن تخصصه أو أن

يبقى عاطلا. وهذا يعني انخفاض إنتاجيته أو انعدامها، وبالتالي ضياع الموارد التي خصصت لتعليمه، ومن ثم تختفي مبررات تحمل تكاليف العملية التعليمية من قبل الفرد والمجتمع في آن معا. ولذلك فإن التوسع في العملية التعليمية يجب أن يخضع لعملية تخطيط مدروسة تقوم على الربط والتنسيق بين مناهج التعليم واحتياجات المجتمع تجنباً لإهدار الطاقات، أو تعطيلها عن الإسهام الفاعل في النهوض الاجتماعي.

- قيام الدولة بدورها في التصدي لظاهرة البطالة، من خلال تعبئة مواردها الإنتاجية، والاستخدام الفعال للموارد البشرية كمحدد أساسي لقدرة الدولة على النهوض بالأعباء الاجتماعية. إن إقدام الدولة على سلوك من هذا القبيل سوف يُخفف دون شك من حدة الاحتقان الاجتماعي، ويساهم في بث الأمل في نفوس الشباب خاصة باعتبارهم من أكثر الفئات الاجتماعية استهدافاً من قبل شبّح البطالة، وإشعارهم بأنهم جزء فاعل في النسيج الاجتماعي، مما يجعلهم يوجهون طاقتهم صوب خدمة الشأن العام بدل الانخراط في أنشطة قد تضر بهم وبمجتمعهم.

- التيسير على الشباب للحصول على قروض ميسرة من بنوك التنمية، لإقامة المشروعات الصغيرة المدروسة، مع المتابعة لمراحل تنفيذها. وزيادة فرص التوظيف للخريجين، وتنفيذ برامج أشغال عامة وخدمات على المستوى المحلي.

- دعم جهود الرعاية والتكافل الاجتماعي بالنسبة للفقراء الذين لا قدرة لهم على العمل من خلال استثمار التحويلات المباشرة من نقود وإعانات وخدمات، وكذا الرعاية الاقتصادية من خلال تحسين مستوى الدخل، والتوزيع العادل لثروة المجتمع بين أفرادهم، واعتبار رأس المال البشري هو الثروة غير الزائلة التي يجب أن يتعهد بها المجتمع بالرعاية الصحية والتعليمية من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكن وذلك لتنمية مستوى حياة الأفراد.

-الزكاة إلى جانب كونها تحقق أثرا تعديدا جليلا، فإنها تحقق آثارا اجتماعية واقتصادية، إذ تُعد من أنجع الحلول التي تقضي على الفقر والبطالة، مما يجعلها استثمار للأمة بأكملها، وتنمية للفقراء وللمجتمع. وبذلك تُعد الزكاة هي إحدى الطرق التي سلكها الإسلام لمكافحة الفقر والقضاء على البطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتدعيم التضامن والتكافل الاجتماعي ومنع تكدس الثروة في أيدي القلة لصالح الأمة والمجتمع.

يعد شبخ الفقر من أكثر المشكلات التي باتت تؤرق ساكنة الكرة الأرضية، وقد تضافرت جملة من الظروف والعوامل على المستويين المحلي والعالمي في توسع دائرة الفقراء على الصعيد العالمي، وفي الجزائر تعرض النسيج الاجتماعي إلى ما يشبه الصدمة العنيفة لاسيما بين سنوات 94-2005، وتبرز آثار هذه الصدمة من خلال تفاقم حجم الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي. ويتجه الرأي حالياً إلى أن القضاء على الفقر يتطلب تركيز الجهد على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد خدمات الأمان الاجتماعي للنهوض بأوضاع أشد قطاعات السكان ضعفاً. لأن مسألة محاصرة الفقر ومعالجة مسبباته والتخفيف من آثاره المدمرة ليست فقط حاجة إنسانية ملحة بل صمام أمان اجتماعي. إن قهر شبخ الفقر الذي أضحى معضلة عالمية، لن يتأتى إلا بالعلم والعمل والإدارة الفعالة والتسيير الرشيد للموارد المتاحة، مما يقتضي تطوير أداء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة، واستنهاض الطاقات المعطلة في المجتمع، وتمكينها من المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، التي تحول دون انتشار ظاهرة الفقر وتتيح شروط الحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع.

المراجع:

- 1- آلن ب. در ننج، **الفقر والبيئة**، ترجمة محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991، ص10.
- 2- علي ليلة ، **دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر**، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة 2002، ص129.
- 3- **تقرير التنمية البشرية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص27.
- 4- محمود عبد المولى، **العالم الثالث ونمو التخلف**، الدار العربية للكتاب، تونس، 1990، ص173.
- 5- زكية ستي، البطالة والإقصاء الاجتماعي، **مجلة دراسات اقتصادية**، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، ع07، الجزائر، جانفي 2006، ص126.
- 6- زكية ستي، المرجع السابق، ص128.
- 7-Corruption
,
Poverty,&Inequality,http :www1 .world
bank.org/publicsector/anticorrupt/corpo.htm.
8- آلن ب. در ننج، **الفقر والبيئة**: الحد من دوامة الفقر، الترجمة العربية، معهد مراقبة البيئة العالمية، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة، الكويت، لندن ، 1991، ص15.
- 9-Le rapport sur le méditerranéen, édité 2004
parle forum euro méditerranéen des Instituts
partenariat euro
www.femise.netéconomiques(FEMIS).
10- **يومية الخبر**، الأربعاء 2006/10/18، ع4837.